اعترضت قيادة المتطوعين ، أنهمت انّ هذه الاوامر « تعليمات عليا ليست قابلة للنقاش والتعديل ... » (١٥) . ولقد ترتب على سحب قوات المتطوعين ان « احتل اليهود ، من دون قتال ، مواقع جديدة ، وبذلك « فقدت بدون قتال منطقة تربو مساحتها على سبعماية كلم مربع » (١٦) .

ترافق جمع المتطوعين المصريين في المعسكرات ، والحد من نشاطهم في جبهة القتال ، مع « طلب الحكومة من المتطوعين تسليم جميع الاسلحة ومعدات الحرب » (١٧) . كان هذا الطلب جزءا من مخطط فتنة بين الجيش والمتطوعين خاصة عندما سيقوم الجيش بتجريد المتطوعين من السلاح في حال رفضهم الاوامر ، وهذا ما كان كفيلا بالقضاء نهائيا على اية فعالية متبقية للجيش او للمتطوعين . والابعاد السياسية لتلك الخطوة واضحة ، كونها ترافقت مع قيام الحكومة المصرية بحل حزب الاخوان المسلمين . ان تلك الخطوة ، والتي اتخذت من حادثة اغتيال سياسية ذريعة لها ، انما كانت بهدف احداث مزيد من التفتيت للمجتمع المصري ليصير الى السيطرة عليه ، خصوصا وان قرار الحل كان حلقة من سلسلة ردود فعل بدأت بموجة اعتقالات ، ثم تبعها اغتيال لرئيس الوزراء المصري ، ورد البوليس السياسي المصري باغتيال رئيس ذلك الحزب (١٨) . وبهذا ، اغرقت مصر في قضاياها الداخلية ، وبدأت تطفو الى السطح اهتمامات جديدة للناس ، وتراجع موضوع القتال خطوات واسعة الى الخلف .

ولادة حكومة عموم فلسطين

وسط هذه الظروف ، قامت الهيئة العربية العليا بالدعوة الى عقد مؤتمر وطني فلسطيني ، وذلك في الفترة ما بين ١٩٤٨/١٠/٣ — ١٩٤٨/٩/٣٠ (١٩) . وقد عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني المذكور ، في ظل ظروف سياسية عربية وفلسطينية بالغة الدقة ، بعد ان كان قد مضى نحو خمسة شهور على انتهاء الانتداب البريطاني ، ومرور نحو سنة على صدور قرار التقسيم . ان مرور نحو سنة على قرار التقسيم ، وارتفاع حدة الصراع بين الفلسطينيين والصهيونيين ، وفي ظل الامكانات المحدودة لعرب فلسطين ، جعل الوضع الشعبي الفلسطيني بالغ السوء ، مستنزفا على الصعيدين المادي والمعنوي ، بحيث لم تأت نهاية العام ١٩٤٨ ، اي الفترة التي عقد بها المؤتمر الوطني الفلسطيني ، المذكور ، الا والجزء الاكبر من فلسطين قد ضاع والجيوش العربية معرضة لمزيد من الهزائم . وفي الوقت نفسه ، كان الاردن قد مد يده لسرقة « نصيبه » من فلسطين . اذ لم تكن مصادفة ان يعقد « مؤتمر »